

قرار :

مادة ١ - يعنى عن كامل العقوبة المحكوم بها على "محمد سعيد بن قدرى السعيد" من محكمة الجنابات فى حلب بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٠ فى الجنابات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٠ (قرار رقم ٢٣١) .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٨٠ (١٨ ديسمبر ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٠

بالغفو عن عقوبة التجريد المدنى المحكوم بها على المتهم زكريا بن عمر عندانى من المحكمة العسكرية بدمشق بتاريخ ١٩٥٩/٥/١٩ فى القضية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات ، وعلى محضر مجلس الدفاع العسكري رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٠ ،

قرار :

مادة ١ - يعنى عن عقوبة التجريد المدنى المحكوم بها على المتهم زكريا بن عمر عندانى من المحكمة العسكرية بدمشق بتاريخ ١٩٥٩/٥/١٩ فى القضية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٩ (قرار رقم ١٠٧) .

مادة ٢ - على وزير العدل والخارجية تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٨٠ (١٨ ديسمبر ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار :

مادة ١ - يتعين راتب إضافي قدره خمسة جنيهات شهرياً للموظف الذي يقوم بأعمال الاختزال متى توافرت فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون قد اجتاز امتحان مسابقة في الاختزال عن طريق ديوان الموظفين أو هيئة يقرها ديوان الموظفين بسرعة لا تقل عن ٩٠ (تسعين) كللة في الدقيقة .

(٢) أن يكون قاماً فعلاً وبقرار من السلطة المختصة بأعمال الاختزال في المكان ، والإجتاعليات المشكلة بقرارات جمهورية أو وزارية أو من يملكون سلطات الوزير في هيئاتهم .

مادة ٢ - يتعين هذا الراتب لن يقوم بتدريسي مادة الاختزال بأحد شركات التدريب أو المعاهد العلمية .

مادة ٣ - يصرف هذه الراتب خلال الإجازات الاعتيادية والمرضية ويقف صرفه إذا ندب الموظف لوظيفة أخرى أو غاب عن وظيفته بسبب غير ما تقدم .

مادة ٤ - تلقى جميع التواعد السابقة بشأن صرف الاختزال .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم الجنوبي من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٨٠ (١٨ ديسمبر ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٠

بالغفو عن كامل العقوبة المحكم بها على "محمد سعيد بن قدرى السعيد" من محكمة الجنابات فى حلب بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٦٠ (قرار رقم ٣٠) .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١١ و ١٥٢ والمادة ١٥٢ من قانون العقوبات ،

وعلى تقرير لجنة العفو بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣١ ،